

تقرير

قراءة في الملف الكهربائي الرئاسي: أرقام غير دقيقة معارضو صفقة البواخر: عودوا إلى إدارة المناقصات

أقرّ مجلس الوزراء، أمس، مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2018. قطاع الكهرباء يثقل العجز بـ2100 مليار ليرة من دون وجود إرادة حقيقية لتخفيضه. رئيس الجمهورية ميشال عون يرى في دراسة قدمها إلى مجلس الوزراء أن استئجار الطاقة من البواخر وحده الكفيل بتخفيض العجز وزيادة إنتاج الطاقة مما. ورئيس الحكومة يوافقه الرأي. لكن بحسب متابعين للملف، تبدو الدراسة متفائلة جداً وأرقامها لا تتطابق مع الواقع



الإبقاء على الواقع الكهربائي الحالي واستبدال الفيول اويل بالغاز يعنيان تلقائياً توفير 40% من الفاتورة النفطية (هيلم الموسوي)

إيلي الفرزلي

منذ أن ورّع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على أعضاء مجلس الوزراء دراسة تتعلق بملف الكهرباء، وأرقامها تخضع للتدقيق من مراجع عدة. ردّ الفعل الأولي لا يختلف كثيراً عن ردّ الفعل الذي تبع اتهام عون للحكومة بالعجز عن معالجة ملف الكهرباء. في الحالتين، قرّرت «انتفاضة الرئاسة الأولى» بوصفها تعويماً لسعي وزارة الطاقة لتوقيع عقد شراء الطاقة من البواخر. الدراسة متفائلة جداً وتشير إلى أن عجز الكهرباء (مقدّر في موازنة عام 2018 بـ1,4 مليار دولار) يمكن أن يتبخر خلال ثلاث سنوات فقط. لكن الخطة المقدمة تربط أي إنجاز ممكن باستئجار الطاقة من البواخر، أو ما يفضّل وزير الطاقة تسميته بشراء الطاقة من المعامل العائمة، بوصفه الحل «الأوحد» لتأمين حاجة الاستهلاك بشكل فوري.

هل يعقل أن الطبقة السياسية لم تكتشف خلال عام كامل أي حل بديل لحل البواخر، المطروح منذ آذار 2017، بذريعة الحاجة إلى الطاقة

السعر الواقعي للكيلواط / ساعة هو 15 سنتاً... وكلفة البواخر في العام مليار دولار

بشكل طارئ؟ وهل يعقل أن يعاد طرح الحل نفسه، أيضاً بوصفه الحل الوحيد للحصول على الكهرباء «بشكل طارئ»؟ لكن ماذا حصل خلال هذه السنة، ولماذا لم تنجح المناقشات اللتان أجريتا في صيف وخريف 2017؟ ثم، ألا يجب، قبل إعادة البواخر إلى النقاش، انتظار القرار النهائي لمجلس شورى الدولة، الذي أصدر، في الأول من آذار الحالي، قراراً إعدادياً ثانياً، في الدعوى التي تطلب فيها شركة «ميدل إيست باور» إلغاء المناقصة والزام الدولة باستبدال النصوص التي لا تراعي مبدأي المناصفة والمساواة في دفتر الشروط.

قضى القرار الأولي، الصادر في نهاية تشرين الثاني 2017، بتجميد المناقصة والطلب من وزارة الطاقة إبراز كامل الملف الإداري والفني العائد لاستدراج العروض، خلال أسبوع، وها هو القرار الثاني يعيد التأكيد على القرار الأول الذي يطلب من وزارة الطاقة «إبراز نسخة عن دفتر الشروط الخاص باستدراج العروض ضمن مهلة خمسة أيام من تاريخ التبليغ» (انتهت المهلة أمس). بغض النظر عن سبب مماثلة الوزارة في التعامل مع الطلب القضائي، إلا أن ذلك لا يلغي أن الملف عالق في القضاء، وبالتالي، فإن أي خطة تستعين بالبواخر إنما تستيق حكم القضاء، وتفترض حلاً لا يمكن،

الكهرباء سبق أن أكدوا أن بالإمكان خلال أقل من سنة البدء بزيادة إنتاج الطاقة، خاصة أن ثمة شركات قادرة على تأمين الطاقة بقوة ما بين 300 و500 ميغاواط خلال عام، أي إنه كان بالإمكان، لو بدأ العمل على بناء المعامل الثابتة منذ إطلاق مناقصة البواخر، البدء بإنتاج الطاقة بشكل تدريجي، بقدرة 125 ميغاواط لكل توربين ينجز تركيبه، على أن يتم العمل في هذه الأثناء على تحويل هذه التوربينات إلى العمل بنظام الحلقة المزودة (Combined Cycle)، الذي يزيد قدرة هذه التوربينات بنحو 40 في المئة. وأحد الحلول المطروحة أيضاً هو إعطاء الشركات الخاصة تراخيص لبناء معامل، تشتري منها الدولة الميغاواط ساعة بقيمة 30 دولاراً في

التي تعمل اليوم بطاقتها القصوى. * عدم القدرة على رفع أسعار الطاقة في كل المناطق، طالما أنه لن يكون بالإمكان زيادة حصتها من التغذية بالكهرباء، لأسباب تقنية تتعلق بعدم جاهزية شبكات النقل والتوزيع. الدراسة المقدمة من رئيس الجمهورية تنفي أي احتمال لتأمين الطاقة من مصادر أخرى غير البواخر، إلى حين بناء المعامل البرية، التي تحتاج، بحسب الدراسة، إلى ثلاث سنوات. كذلك، تدخل الدراسة في مواجهة مع اقتراح أحد السياسيين تركيب مولدات على البر ذات قدرة إنتاج أصغر من المعامل الحالية بحجة تأثيراتها البيئية وحاجتها إلى بنية تحتية معقدة، علماً بأن مطلعين على ملف

بحسب الدراسة المقدمة إلى مجلس الوزراء، فإن استئجار البواخر هو ألف باء تخفيض عجز الكهرباء، وصولاً إلى إلغائه. بعد قراءته للدراسة المعدة، يخلص مصدر وزاري إلى اعتبار أن زيادة 850 ميغاواط قبل حل المشاكل التي تواجه القطاع، ستكون نتيجتها زيادة العجز لا تخفيضه. يربط المصدر خلاصته بعوامل عدة، أهمها: * الهدر الفني وغير الفني، الذي يصل إلى 15 في المئة ويؤدي استمراره، رباطاً بزيادة التغذية بالتيار، إلى زيادة العجز المرتبط به لا العكس. * عدم القدرة على إيصال الطاقة إلى كل المناطق اللبنانية، ولا سيما مناطق الجنوب والبقاع وعكار، رباطاً بعدم تطوير شبكة النقل والتوزيع

قانوناً، الركون إليه بعد. أما سياسياً، وبعد كل الإشكاليات التي رافقت المناقصة والتهامات بتفصيلها على قياس البواخر التركية، لم يعد أمام الساعين إلى تمرير العقد سوى الاتفاق بالتراضي في مجلس الوزراء. وهو أمر يبدو شبه مستحيل لسببين: الأول، إعلان رفضه للاتفاقات بالتراضي. وثانياً، لأن الفريق الوزاري الذي سبق أن أصرّ على تنفيذ المناقصة عبر إدارة المناقصات، لا يزال على موقفه، على ما يؤكد مصدر وزاري. هذا يعني أن خيار البواخر ليس مرفوضاً بالمطلق، إنما المرفوض هو توجيه المناقصة نحو عارض وحيد. لذلك، يؤكد المصدر أن لا حل سوى بمناقصة شفافة تراعي المنافسة العادلة.